# برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)

**د. عبد الصمد سعودي** [1]

**أ. بن العارية أحمد** [2]

**الملخص:**

يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر من أهم أهداف برامج الاستثمارات العمومية ودلالة أهميته تستمد من عناوين البرامج التي طبقت في الألفية الثالثة، حيث نجده في البرنامج الأول المعنون ببرنامج الانعاش الاقتصادي، أما البرنامج الثاني كان البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وفي الثالث برنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة في تحقيق التنويع الاقتصادي ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومدى تحقيق هذه البرامج للمعدلات المخططة وهل ساهمت في تحقيق التنمية المنشودة.

**الكلمات المفتاحية:** برامج الاستثمارات العمومية؛ النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي.

**Abstract :**

Algeria's economic growth is one of the most important objectives of public investment programs its significance is derived from the titles of programs that were implemented in the third millennium, where it is found in the first program entitled Economic Recovery Program, the second program was the supplementary program to support economic growth and in the third program to support the consolidation of economic growth.

This study aims at clarifying the contribution of public investment programs applied in achieving economic diversification and its contribution to raising economic growth rates, and the extent to which these programs achieve the planned rates and whether they contributed to achieving the desired development.

**Keywords:** Public investment programs; Economic growth, Economic diversification

## مقدمة:

يعد موضوع النمو من المواضيع التي تكتسي أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة البلدان النامية، حيث احتل حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي؛ إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى

[1] جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر. Email: saoudi28@yahoo.fr

[2] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: ahmed.benlaria@gmail.com

المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم...الخ، والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي، تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وحتى الاختلافات الصغيرة في معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن يصبح لها انعكاسات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي استحوذت على انتباه معظم دارسي النظرية الاقتصادية الكلية.

- **الإشكالية:** من خلال ما تطرقنا إليه، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول تقييم برامج الاستثمارات العمومية والآثار التي تحدثها كإنفاق عام على النمو الاقتصادي ومدى تنويع الاقتصاد الوطني. وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تصاغ في التساؤل التالي:

**"إلى أي مدى ساهمت برامج الاستثمارات العمومية المطبقة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنويع في الاقتصاد الوطني ؟".**

- **أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها المخططات الاستثمارية العمومية في التنمية الاقتصادية التي تأثر بشكل كبير على المتغيرات الكلية، وهي رهان كبير للاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى محدودية الاحتياطات النفطية، كما جاء هذا الموضوع من أجل إلقاء الضوء على مدى فعالية البرامج ومدى مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **هيكل البحث:**

**المحور الأول: مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي**

**المحور الثاني: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر (2001-2019)**

**المحور الثالث: دور برامج الاستثمارات العمومية في تنويع الاقتصاد الوطني**

## المحور الأول: مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد، ويقيس إجمالي الناتج الوطني القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن، ويعد هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه وبالتالي التوقعات الأداء والنمو الاقتصادي.

**1- النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرته الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات

جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

– كما يقصد بالنمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

– ومن وجهة نظر Paul A. Samuelson، يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي[3].

– أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يفوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني**

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة؛ فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

– يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار( التضخم)، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم**

– يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي

1 روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979، ص 9.

2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

3 نفس المرجع، ص 72.

حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

**2- أنواع النمو الاقتصادي:** يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأهم التي تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل التي من شأنها رفع معدلاته نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته لذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا لمختلف الحكومات، فقد يحدث نمو غير أنه لا يستمر لفترة طويلة أي أنه عابر لذا تم التميز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط.

**2-1النمو الطبيعي:** هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي اذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرارية (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي والثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع لآخر) [1].

**2-2 النمو العابر:** وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.

**2-3 النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري:** حسب بجواتي فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسف وسائل إنتاجها، وبالتالي الى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري،

1 Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond Colin édition, Paris, 1993, p 13.

فيؤدي الى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتميز بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها[1].

**2-4 النمو المخطط:** ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناءا على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، ولعلى الجزائر من الدول التي استهدفت النمو من خلال المخططات الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

**3- تكاليف النمو الاقتصادي:** يقصد بتكاليف النمو الاقتصادي التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع، في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة ونجد من أهم هذه التضحيات ما يلي:

**3-1 التضحية بالراحة الآنية:** قد يتحقق نمو اقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية للدولة استغلالا كاملا، وزيادة هذا النمو بزيادة الإنتاج، عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة عدد ساعات العمل؛ هذه الزيادة في الإنتاج قد تكون على حساب العمال في انتقاص ساعات الراحة، ولا يقصد بساعات الراحة الكسل، وإنما تلك الساعات التي يحاول العامل من خلالها استعادت القوى للعمل، وهذا ما سوف يضحي به العامل من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق النمو، ويمكن التعبير عن قيمة هذه الراحة ب:

- الدخل الذي يمكن تحقيقه في حالة استغلال ساعات الراحة في عمل أخر لقاء أجر معين.
- إنتاج بعض السلع والخدمات من خلال ممارسة هواية معينة، بدلا من اقتناءها من السوق.

**3-2 التضحية بالاستهلاك:** قد لا يحدث نمو اقتصادي في حالة عدم التمكن من استغلال الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن قد يحدث نمو ولكن بشرط ترشيد الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، ومنه فإن نسبة الاستهلاك المضحى بها تصبح مؤشرا لقياس النسبة الحقيقية للنمو في دولة معينة؛ غير أن المهم ليس كمية الاستثمار لزيادة الإنتاج، وإنما نوعية الاستثمار.

**3-3 التضحية بالرغبات الآنية:** طالما كان الهدف زيادة معدل النمو فإن ذلك يتطلب زيادة من التضحية سواء بالراحة أو بالاستهلاك، فعندئذ لابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب بها اليوم أو الغد، من أجل تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

**3-4 الأضرار المرتبطة بالبيئة:** إن من النتائج السلبية للنمو الاقتصادي التوسع في القطاعات الصناعية والفلاحية، حدوث مختلف أنواع التلوث البيئي، حيث تصبح هذه القطاعات مضرة بحياة الفرد والمجتمع بالإضافة إلى انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية وتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

1 استطاع الاقتصادي" **بجواتي** في نظريته المسماة النمو **المرتبط بتدهور النشاط التجاري**" أن يربط تعثر عمليات النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم النامي وتدني مستويات المعيشة فيها بظاهرة التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري.

2 حربي موسى محمد عريقات، **التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الأردن، 1993، ص ص 70– 72.

**4- قياس النمو الاقتصادي:** باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

**4-1 المعدلات النقدية للنمو:** يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:[1]

**4-1-1 معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

**4-1-2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

**4-1-3 معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابيا خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

**4-2 المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:**[2] يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الكلي المتوقع أو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الكلي، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وسنتطرق إليها كما يلي:

**4-2-1 الناتج المحلي الاجمالي:** اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ، ص ص 117-118.
2 نفس المرجع، ص 119.

**4-2-2 الدخل الوطني الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو عمى أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[1].

**4-2-3 متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج؛ وفي هذا الشأن اعتقد Charles " " Kindleberger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى[2].

**3-1 معادلة Singer للنمو الاقتصادي:** وضع سنجر معادلة لنمو الاقتصادي ، عبر عنها بثلاثة عوامل هي[3]: ( D ) هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل ( S ) معدل الادخار الصافي، وأما ( P ) فهي إنتاجية رأس المال( إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان.

معدل السنوي لدخل الفرد= ( معدل الادخار الصافي × إنتاجية رأس المال ) – معدل النمو السكاني السنوي

$$S = SP - R$$

قام Singer بافتراض أن S = %6 من الدخل الوطني، و P = 0,2 % و R = 1,25 % فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D= -0,5 %، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

## المحور الثاني: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر (2001-2019)

تعد هذه البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي قائمة على التوسع في السياسة المالية، حيث لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في: برنامج دعم

1 محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 73.

2 نفس المرجع، ص 90.

3 نفس المرجع، ص 92.

الإنعاش الاقتصادي (2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الحالي (2015- 2019).

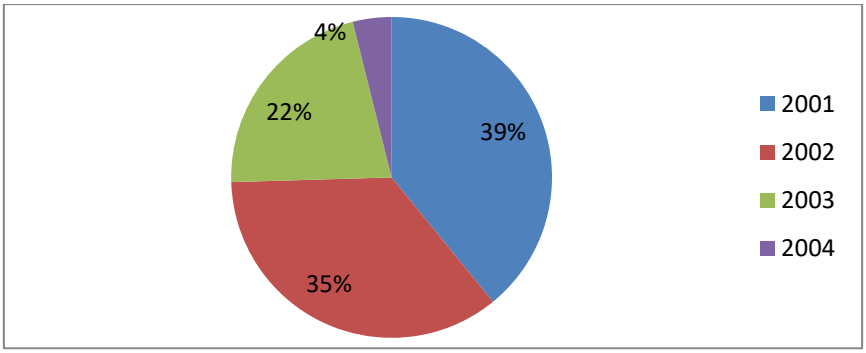
**1- تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2004):** برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001 2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم26 أفريل 2001بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة[1].

**الجدول (1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي**

| السنوات | المبالغ المالية(مليار دج) | نسبة المبالغ % |
|---|---|---|
| 2001 | 205,40 | 39,10 |
| 2002 | 185,90 | 35,41 |
| 2003 | 113,20 | 21,56 |
| 2004 | 20,50 | 3,90 |
| **المجموع** | **525** | **100** |

**المصدر:** رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

**الشكل (1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.**




**المصدر:** من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

1 نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، 2013، ص 46.

**أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي:** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير المنشآت الصحية؛
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

**2- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):** يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل2005 بمخصصات قدرها 4203مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار[2].

**أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:** يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف كما يلي:[3]

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا اثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص 17.

2 عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص7.

3 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 5.

وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على معيشة الأفراد سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها لدور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من تسهيل لعملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

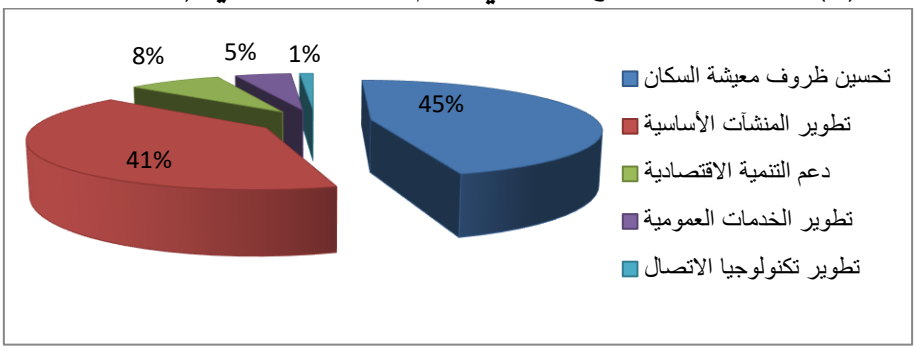
**مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):** تميز البرنامج حول خمس محاور:

**الجدول (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)**

| القطاعات | المبالغ المخصصة (مليار دج) | النسبة(%) |
|---|---|---|
| **تحسين ظروف معيشة السكان** | 1908,5 | 45,5 |
| **تطوير المنشآت الأساسية** | 1703,1 | 40,5 |
| **دعم التنمية الاقتصادية** | 337,2 | 08 |
| **تطوير الخدمات العمومية** | 203,9 | 04,8 |
| **تطوير تكنولوجيا الاتصال** | 50 | 01,1 |
| **المجموع** | 4202,7 | 100 |

**المصدر:** البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

**الشكل (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)**




المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية. نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق.

**3- تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** خصص له غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى ألآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء.

- **أهداف وخصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** يهدف إلى:[1]

- تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهمو تحسين المستوى الصحي للسكان.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير البحث العلمي.
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه الإداري والقانوني والقضائي.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

- **مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل.

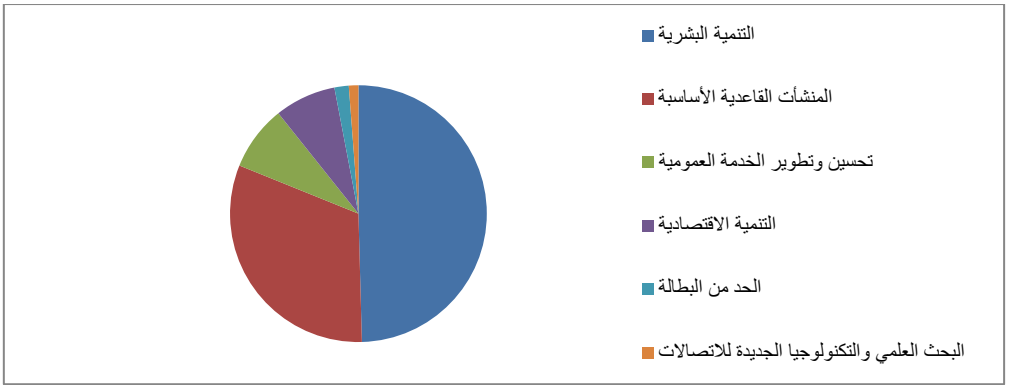
1 بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

**الجدول (3): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)**

| القطاعات | المبالغ مليار دج | % |
|---|---|---|
| **1-التنمية البشرية:**<br>-التربية الوطنية والتعليم العالي.<br>- السكن والصحة والمياه. التضامن والشؤون الدينية.<br>- الرياضة والمجاهدين والتجارة. | 10122 | 49.5 |
| **2- المنشآت القاعدية الأساسية:**<br>- الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات.<br>- النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات.<br>- تهيئة الإقليم: المدن الجديدة. | 6448 | 31.5 |
| **3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية:**<br>-العدالة، المالية، التجارة، العمل. | 1666 | 8.16 |
| **4- التنمية الاقتصادية**<br>-الملاحة والصيد البحري.<br>-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 1566 | 7.7 |
| **5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)** | 360 | 1.8 |
| **6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال** | 250 | 1.2 |
| **المجموع** | **21214** | **100** |

**المصدر**: بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.**

**الشكل (3): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)**




**المصدر**: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

انطلاقا من الجدول ونلاحظ اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت% 49.5 من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار ، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة % 31,5 وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار، وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية

والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي؛ إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

**4- البرنامج الخماسي (2015-2019)** : بتحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الاخيرة لوصول احتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دج سنة 2014، وتسجيل 4% معدّل نمو اقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014، عزمت الحكومة على مواصلة توسيع وانجاز مشاريع البنى التحتية ببرمجتها المشروع الخماسي 2015-2019 الذي رُصِد له مبلغ مالي قدره 21000 دج أُولِيَ فيه البنى التحتية الاقتصادية اهتماما بالغا بتخصيصه لها 4300 مليار دج، وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي.

## المحور الثالث: دور برامج الاستثمارات العمومية في تنويع الاقتصاد الوطني

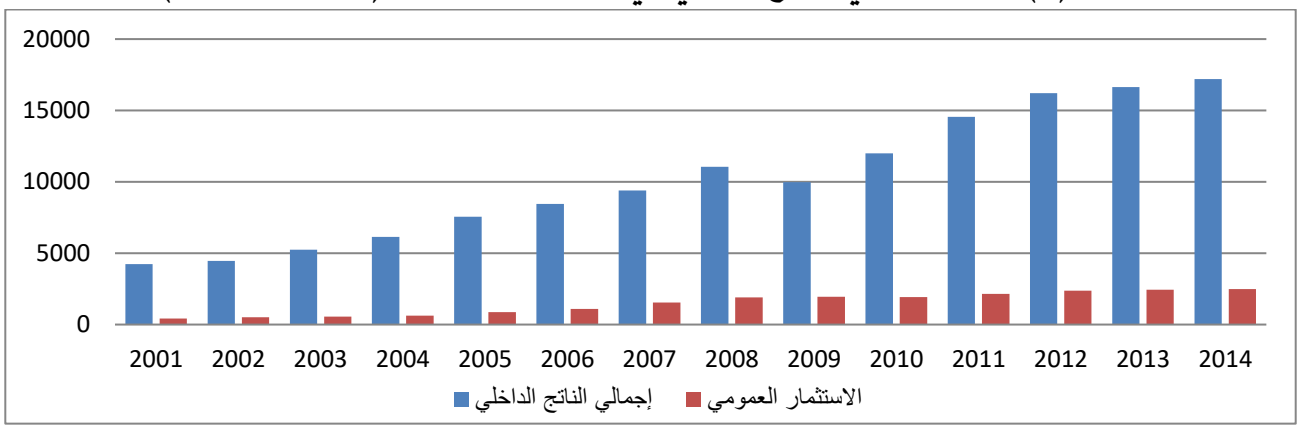
معدل النمو الاقتصادي ما هو إلى نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولذلك ارتأينا في هذا المطلب أن ندرس النمو الاقتصادي حسب تنوع القطاعات الاقتصادية المحركة له، وقبل ذلك وجب علينا التنويه إلى مدى أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستديم. إن الناتج الاجمالي يتوقف على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تكون إما محركة أو مثبطة له، ولمعرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تنوع الاقتصاد الجزائري نقوم بتحليل ودراسة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في معدل النمو الإجمالي؛ وفي هذه الحالة سنستعمل الناتج الداخلي الاجمالي كمؤشر لمعدل النمو وتحديد العلاقة بينه وبين الاستثمار العمومي، الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (4): إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر للفترة (2001- 2014)**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي الناتج الداخلي | 4235.6 | 4455.3 | 5.5247 | 9.6135 | 1.7544 | 5.8463 | 6.9389 | .11 043 | 0.9 968 | .11 991 | 14558.5 | 16208.7 | 16643.8 | 17205.1 |
| الاستثمار العمومي | 434 | 502.3 | 567.5 | 618.7 | 872.5 | 1091.4 | 1552.2 | 1898 | 1944.6 | 1921.4 | 2140.2 | 2363 | 2433.6 | 2493.9 |

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

**الشكل (4): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**




**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال التمعن في معطيات الجدول، نلاحظ الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية.

**1- التنويع الاقتصادي**: تهدف سياسات التنويع إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة التقلبات الموجودة في قطاع المحروقات مثل ما هو الحال للدول النفطية وتداعيات الأزمة الحالية 2015 وانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50%، أو حتى قطاع الفلاحة الذي يعتمد على تساقط الأمطار؛ تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية[1].

**2- مؤشرات التنويع الاقتصادي**: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:[2]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية ، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

1 ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد4، العدد 2 حزيران، 2002، بيروت، 2002، ص 8.

2 تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص 12.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

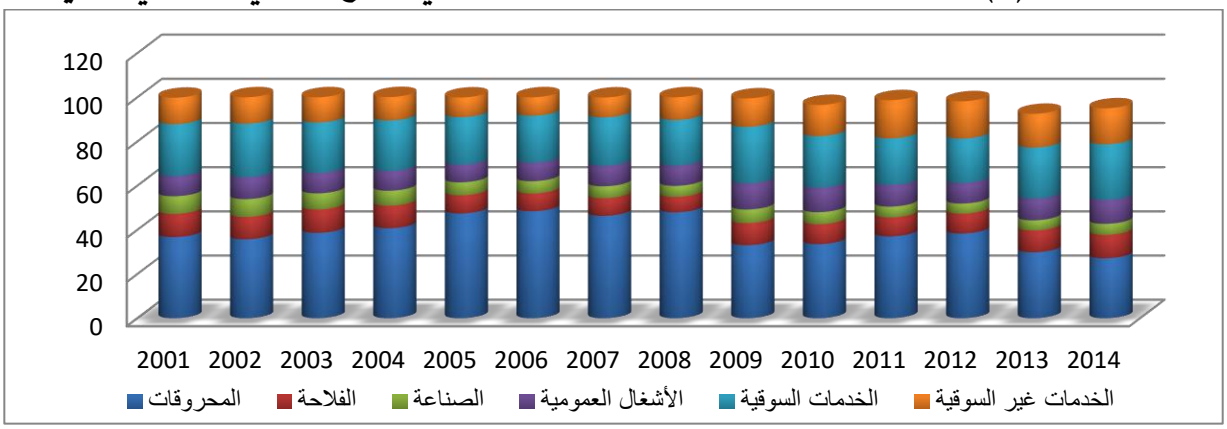
**3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:** لهذا المؤشر أهمية كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، الجدول يوضح نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي معتمدين في التقسيم على بنك الجزائر:

**الجدول (5): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 36.7 | 35.7 | 38.6 | 40.7 | 47.4 | 48.4 | 46.3 | 47.9 | 33 | 33.5 | 37.0 | 38.3 | 29.8 | 27.1 |
| الفلاحة | 10.5 | 10.1 | 10.6 | 10.2 | 8.2 | 8.0 | 8.0 | 7.0 | 10.0 | 9.0 | 8.6 | 0.9 | 9.9 | 10.6 |
| الصناعة | 8.0 | 8.1 | 7.3 | 6.8 | 5.9 | 5.6 | 5.4 | 5.0 | 6.2 | 5.5 | 4.9 | 6.4 | 4.6 | 5 |
| أشغال عمومية | 9.1 | 9.9 | 9.2 | 8.9 | 8.0 | 8.4 | 9.3 | 9.2 | 11.8 | 11.1 | 9.8 | 3.9 | 9.8 | 10.8 |
| الخدمات السوقية | 23.5 | 24.2 | 22.9 | 22.9 | 21.5 | 21.2 | 21.9 | 20.6 | 25.6 | 23.3 | 21.1 | 1.20 | 23.1 | 25.2 |
| الخدمات غير سوقية | 12.0 | 12.0 | 11.4 | 10.6 | 8.9 | 8.4 | 9.0 | 10.3 | 12.9 | 14.1 | 17.3 | 9.16 | 15.3 | 16.3 |

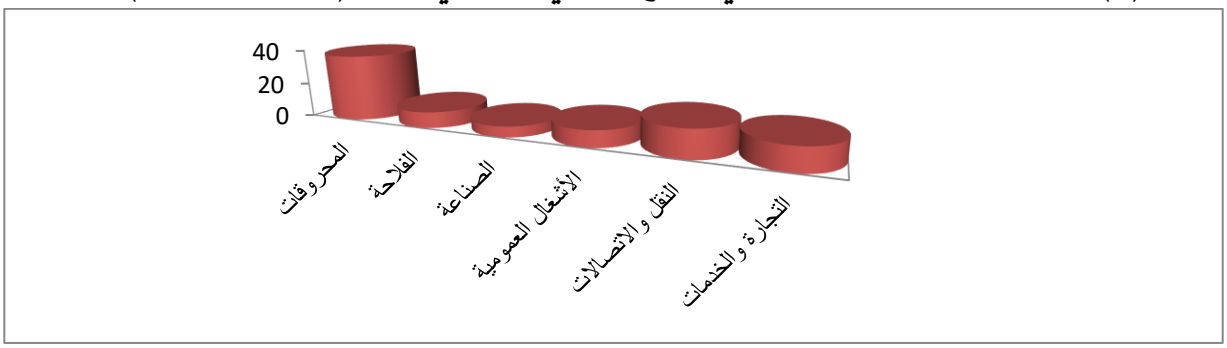
**المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

**الشكل (5): تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنويا**




**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

**الشكل (6): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001- 2014)**




**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمارات العمومية هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والنقل والتجارة والخدمات، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري عن اقتصاديات الدول المجاورة كونه يعتمد على المحروقات بشكل كبير وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

**3-1 قطاع المحروقات:** تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ظل ظرف تميز بارتفاع قوي في أسعار حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار؛ أما من ناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 45.3 % سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الاجمالي.

بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحددها السوق

الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبه؛ وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تحريضية لبقية القطاعات الأخرى.

**3-2 قطاع الفلاحة:** هذا القطاع لا يمثل سوى 9% من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الأن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه، أهم ما يحسب لهذا البرنامج ما يلي:

- تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- تضاعفت قدرات زارعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001 2006)، وذلك ضمن استراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزارعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ...الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكيد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي.

**3-3 قطاع الصناعة:**[1] تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية ، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لاكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

1 تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص ص 163- 165.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنو يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% + 49 %) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة.

**3-4 الأشغال العمومية:**[1] حقق هذا القطاع في سنة2009 نمو قياسيا، بلغ 11%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات؛ وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ونموا مقاسا تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة بما يقارب 45%، ونفس الشيء عن التوسع فيما هو متاح من حديد الخرسانة الذي ارتفع إنتاجه بواقع 14.3% واستيراده ب %.

ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة في فترة الدراسة.

**الخاتمة:** لتحقيق معدلات نمو برقمين تؤدي إلى التخلص من التبعية اتجاه أسعار المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

- ✓ اعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، على أن توجه هذه إلى الاستثمارات المنتجة للثروة ذات اليد العاملة الكثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر النواة الأولى للاقتصاد.

1 نفس المرجع، ص 165.

- ✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه.

- ✓ ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الاصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يشمل دعم القطاع المجتمع المدني، ويواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان.

- ✓ ضرورة تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة، كما يمكن انشاء كيان مخصص لدعم هذه الشراكة التي يمكن أن تنتهي بنقل الملكية للخواص المحليين أو الأجانب في إطار اقتصاد السوق.

**قائمة المراجع:**


1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي.
2. **تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، نوفمبر 2008.
3. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج**، الأمم المتحدة، نيويورك،2001 .
4. حربي موسى محمد عريقات، **التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الأردن، 1993.
5. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979.
6. عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003.

8. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
9. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق.
10. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .
11. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010.
12. ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد4، العدد 2 حزيران، 2002، بيروت، 2002.
13. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، 2013.
14. Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond Colin édition, Paris, 1993.